التمددات الناعمة للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية:
تهديدات أمنية للسيادة الاقتصادية الأمريكية

أ.د.هيثم كريم صيوان (*)

مقدمة

برزت الصين كقوة اقتصادية و استثمارية في غضون العقود الثلاث الماضية ، فهي صاحبة اكبر نمو اقتصادي في العالم تسمى (بمصنع العالم) واكبر مصدر للسلع واكبر حامل للاحتياطي من النقد الأجنبي تطمح أن يكون لها دور ومكانة في النظام العالمي يتناسب مع ثقلها في حركة التجارة والاستثمار الدوليين، باعتبارها مصدرة لراس المال نظرا لحجم الاحتياطي النقدي الأجنبي المتراكم لديها، أخذت تدخل مضمار المنافسة الاستثمارية العالمية وتدخل معترك الشركات العظمى متعددة الجنسية بشكل مفاجئ وسريع وبدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك ، وهذا الصعود الصيني في مجال الاستثمار الدولي والشركات أصبح موضع اهتمام متزايد من الباحثين في مجال الأعمال الدولية والمهتمين بالعلاقات الاقتصادية الدولية الذين أكدوا بان الصين تتبنى إستراتجية جديدة قائمة على الانفتاح والعولمة وتوسيع المشاركة بدل من إستراتيجية العزلة وراء سورها العظيم ، لذا اختارت لنفسها إستراتيجية الصعود السلمي بأذرع اقتصادية ناعمة هي (التجارة والاستثمار الخارجي والشركات متعددة الجنسية) وهذا ما بدأت تتخوف منه بعض الأوساط المتشددة في الإدارة الأمريكية التي أخذت تبلور خطاب متشدد من الاستثمارات الصينية وشركاتها وإنها أدوات لتعميق الوجود

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

الصيني ونشره في داخل الاقتصاديات المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتعالت الأصوات من اجل فرض قيود على عمل تلك الشركات ومنعها من التغلغل في بعض القطاعات الإستراتيجية المهمة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تروج بان الصين هي العدو وهي الخطر القادم وهي من ستشتري العالم وهي التنين الذي ينمو ويتمدد في جميع أنحاء العالم بمخالب ناعمة .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بوجود حالة من انعدام الثقة الاستراتيجي بنوايا الصين من توظيف استثماراتها وشركاتها العابرة القومية في الداخل الأمريكي في ظل وجود ميل من قبل حكومة الصين باتجاه ممارسة التوجيه والتوظيف لشركاتها واستثماراتها باعتبارها احد أدوات تمددات قوة الصين الاقتصادية الناعمة في الخارج ومن ثم الحصول على مقومات دعم قوتها الاقتصادية في الداخل ، وهذا الميل طالما أثار قلق ومخاوف بعض المتشددين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأدى إلى مزيد من تراجع الثقة الأمريكية بنوايا الصين المستقبلية ، لذا يمكن صياغة المشكلة بالسؤال المركزي الأتي : هل يمكن أن يصبح الاستثمار الأجنبي للصين وما تقوم به شركاتها من عمليات الاستحواذ على الشركات الأمريكية خطرا يهدد السيادة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ؟

فرضية البحث :

نطرح فرضيتين وسنحاول في البحث أثبات احدهما ونفي الأخرى :

<u>الفرضية الأولى</u> " أن الشركات الصينية متعددة الجنسية وقيامها بتوظيف استثماراتها في عمليات الاستحواذ على الأصول الإستراتيجية ينطوي على تهديد وخطر على السيادة الاقتصادية الأمريكية في ظل وجود إدراك أمريكي مفاده أن الشركات الصينية تنفذ أجندات سياسية للدولة الصينية المؤتمر بأوامر الحزب الشيوعي الصيني المعادي للولايات المتحدة الأمريكية لذا هناك نزعة اقتصادية

تمددية توسعية بطيئة وناعمة من قبل الدولة الصينية للسيطرة على الأصول المهمة والبنى التحتية الحرجة داخل الاقتصاد الأمريكي .

الفرضية الثانية " الاستثمار الصيني ليس بالحجم المؤثر داخل الاقتصاد الأمريكي فضلا عن الشركات الصينية هي ليست بالقوة التنافسية بحيث تفرض سيطرتها على مفاصل الاقتصاد الأمريكي وبالتالي ليس هناك خطر من الاستثمار الصيني ولا يشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية بل هناك مبالغة بحجم التهديد الذي يروج له بعض المتشددين الأمريكيين فالصين كغيرها من الدول تحاول توظيف استثماراتها وشركاتها من اجل الحصول على مقومات استدامة قوتها الاقتصادية وخاصة (التقنيات الحديثة والموارد والطاقة) .

أهداف البحث :

1. معرفة ثقل الصين الاستثماري عالمياً وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص .
2. بيان إلى أي مدى يعد الاستثمار الصيني مهم بالنسبة إلى الداخل الأمريكي .
3. بيان أسباب القلق والتخوف الأمريكي من الاستثمار التابع للصين وشركاتها على العكس من استثمارات الدول الأخرى ؟.
4. حسم موضوع فيما إذا كانت الشركات الصينية واستثماراتها (بوضعه الحالي) تشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية من عدمه .
5. التنبؤ بحجم الاستثمار الصيني في الداخل الأمريكي خلال العقود القادمة لغاية 2040 .

هيكلية البحث :

يتوزع البحث إلى أربعة محاور فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات .

المحور الأول : الصين واليات تمدد قوتها الناعمة على المستوى الدولي

المحور الثاني : مكانة الصين في خارطة الاستثمار العالمي والشركات متعددة الجنسية

- الشركات الصينية متعددة الجنسية : المؤشرات والسمات والدوافع
- تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين في الخارج .

المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي للصين والسيادة الاقتصادية الأمريكية

- تدفقات الاستثمار الصيني إلى الداخل الأمريكي : تقييم الأهمية وأشكال الدخول.
- أسباب انعدام الثقة الأمريكية باستثمارات الصين وشركاتها المتعددة الجنسية .
- تقييم المخاطر.

المحور الرابع : النموذج القياسي للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي للصين إلى الداخل الأمريكي

- الخاتمة والاستنتاجات

المحور الأول: الصين و آليات تمدد قوتها الناعمة على المستوى الدولي

ركز (جوزيف ناي)، في كتابه(القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية) على قوة التأثير في سلوك الآخرين من خلال الثقافة، والقيم السياسية، السياسات الخارجية، والنماذج الاقتصادية باعتبارها مكونات أساسية من عناصر القوة الناعمة مما يوفر القدرة على إقناع الدول الأخرى بتبني ذات النموذج الذي تروج له الدولة القوية عن طريق الترغيب وليس الترهيب ، وهنا تأتي الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها ضمن أدوات القوة الناعمة للدول توظفها من اجل التأثير في سلوك الدول الأخرى بدلا عن الدبلوماسية القسرية التي تقوم على الترهيب (كالحصار والمقاطعة والعقوبات الاقتصادية) [1].

فالصين كغيرها من الدول تطمح للزعامة الاقتصادية العالمية وهنا تبنت اطروحات القوة الناعمة لضمان تمدد قوتها عالميا لذا عملت على صياغة دبلوماسية اقتصادية جديدة تقوم على اذرع ثلاث تشكل مقومات قوتها الاقتصادية الناعمة على المستوى الدولي هي (التجارة والاستثمارات الأجنبية ، والمعونات والمساعدات) موظفة في ذلك تفوقها في مجال الاحتياطيات النقدية الضخمة

المتراكمة لديها من اجل نشر نموذجها عالميا من خلال التأثير في الآخرين واستمالتهم إليها وبالتالي بناء علاقات دولية تضمن مكانة ونفوذ في الأجزاء المهمة من العالم حيث الطاقة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المتقدمة وبالتالي هي بدأت بمنافسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول بالاستناد إلى مقومات قوتها الناعمة وخاصة الاقتصادية منها .

وجدت الصين كخطوة مهمة ليكون لها مكانة عالمية لابد من الولوج الى النظام الاستثماري العالمي ونشر شركاتها العابرة للقومية في أنحاء العالم واستحواذها على الشركات العالمية ذات العلامات التجارية المعروفة وهذا من شأنه أن يولد ثقة كبيرة بقوة النموذج التنموي للصين .

والصين بدأت إقليمياً كمرحلة اولى ومن ثم الاتجاه نحو العالمية في مرحلة تالية ، وبالفعل أصبحت قائدة في محيطها الإقليمي والكثير من الدول الأسيوية اعترفت لها بالدور القيادي وذلك لتمكنها من بناء شبكة واسعة من الترابطات والعلاقات من خلال زيادة تدفقاتها الاستثمارية في دول المنطقة ولتكون مصدر الديناميكية الاقتصادية الأسيوية وتبنيها دبلوماسية اقتصادية واستثمارية حازت بموجبها على ثقة كبيرة بالدور الصيني ليس في اسيا فقط وانما في مناطق كثيرة من العالم وقبول لتواجدها بقوة وأصبحت أكثر مصداقية من بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي قلت جاذبيتها مقابل تزايد قوة جاذبية الصين وهذا ما حذر منه جوزيف ناي والكثير من المهتمين بشأن تراجع القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الكراهية لها على مستوى العالم ، فالصين تعتمد أسلوب الجذب والترغيب اكثر من اعتمادها أسلوب الإكراه الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في جزء من سلوكها الخارجي .

اذن الصين تحاول خلق بيئة خارجية تكون مؤاتية لتقبلها كقوة عالمية فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية وهنا وظفت قوة مواردها المالية وفوائضها الاستثمارية ومساعداتها التنموية ومعوناتها لجذب الآخرين ، أي أن الزاوية الاقتصادية تحتل مكانة كبيرة في قوة الصين الناعمة وستراتيجية صعودها السلمي عالميا لذا أدركت

أهمية بناء مرتكزات القوة الناعمة المتمثلة بنموذجها النهضوي العام (ثقافة اقتصاد تجارة استثمار قيم سياسية...)، ومقتنعة تماما إنها السبيل الوحيد لارتقائها عالميا فهي تدرك جيدا بعدم اهليتها حاليا على مواجهة القطب المهين (الولايات المتحدة الأمريكية) او إثارة خلافات معه بل على العكس تحاول الصين أن تتمدد اقتصاديا وثقافيا ودبلوماسيا حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحصول على مباركتها للممارسة ادوار إقليمية ودولية .

لذا هي تشتري قبول دول العالم من خلال بناء معاقل استثمارية ومشاريع ضخمة لها تأثيراتها على صناع السياسة في الكثير من دول العالم سواء المتقدم او النامي لزيادة جاذبية نموذجها عالميا فانها كثفت من حجم مشاركتها في المنتديات الاقتصادية وكذلك تحاول اكتساب نفوذا في الإدارة المالية الدولية من خلال زيادة نسب مساهماتها المالية في المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وأيضا توسيع مشاركتها في منظمة التجارة العالمية وزيادة مساهمتها في تدفقات الاستثمار العالمي وتكثيف برامج مساعداتها المالية وإنشاء بنوك عملاقة للاستثمار ومشاركاتها في قوات حفظ السلام الدولية وتسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية وعقد الشراكات الاقتصادية الإستراتيجية الإقليمية أو الدولية مثل ترتيبات شنغهاي آو تجمع دول البر يكس فالصين أدركت ومنذ وقت مبكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد عرقلة نهضتها وتحاول احتواء قوتها الاقتصادية لذا بادرت الصين إلى استخدام مقاربة القوة الناعمة بصيغة الشراكات الإستراتجية الاقتصادية وهنا أخذت توظف فائض الإنتاج لديها وفائض راس المال المتراكم لديها في بناء شراكات إستراتجية وبالتالي زيادة الانخراط في الاقتصاد العالمي وشراكاتها تقوم على التعاون والاحترام والمساواة وعدم التدخل والمصالح والثقة المتبادلة فهذه قوة الصين الناعمة المرتكزة على دوافع جيو اقتصادية أكثر مما هي أمنية آو عسكرية كما في النموذج الأمريكي أي تحاول بث الثقة والطمأنينة لدى دول العالم بسلمية نهوضها الاقتصادي وإنها لا تشكل تهديدا لأحد[2].

والية أخرى تعمل عليها الصين تتمثل بضرورة تدويل عملتها (اليوان) وتشجيع استخدامه في تسوية المعاملات الدولية وحققت ذلك خلال عامي 2009 – 2011 فقد وصل حجم تسوية المعاملات الدولية بالعملة الصينية إلى نسبة (8%) من مجموع التجارة العالمية وكذلك بادرت إلى إصدار سندات مقومة باليوان أطلق عليها تسمية (سندات ديم سام) وحازت على ثقة دولية أي هناك حضور وقبول دولي لليوان الصيني اخذ بالازدياد على المستوى الدولي بالرغم من عدم قدرته على منافسة الدولار الأمريكي في المستقبل القريب ألا أن الصين بسبب ثقل اقتصادها تعمل على ذلك وهذا يأتي أيضا ضمن تحسين مقومات قوتها الناعمة مستقبلا خاصة وإنها تمتلك احتياطي ضخم من راس المال[3].

بالمقابل هناك نقطة ضعف في قوة الصين الناعمة وتحاول معالجته والمتمثل بمحدودية الانتشار الثقافي لها بل لا يمكن أن تنافس الثقافة الأمريكية التي تعد عامل قوة للنموذج الأمريكي لذا اتجهت نحو قوة الاقتصاد والاستثمار والتجارة باعتبارها أدوات تنفيذ إستراتجية القوة الناعمة للصين وبالتالي أصبح راس المال المصدر الأساس لقوة الصين الناعمة في العالم فهي توظف راس المال المتراكم لديها في عمليات الاستحواذ العالمية وتحاول بناء شركات عابرة القومية أخذت تنشر أجنحتها في أنحاء العالم وتبني لها أسماء معترف بها عالميا من اجل إعادة صياغة الصورة النمطية للصين ومنتجاتها التي اكتسبت سمعة رديئة على مدى عقود مضت وكذلك محو صورة الصين الشيوعية المنعزلة خلف سورها العظيم فهي تعمل ألان على تجميل صورة الصين وبدأت تدخل شركاتها في عمليات الاستحواذ على شركات الإعلان والإعلام والسينما أي لها هدف جديد يتمثل بسيطرة شركاتها على جزء من (صناعة الثقافة) العالمية كي تكون شركاتها قواعد اقتصادية تمد الاقتصاد الصيني بعوامل ديمومته من جانب وللترويج ونشر ثقافة وقيم الصين في دول العالم من اجل كسب قوة ناعمة مضافة للصين عالميا وبالفعل اخذ تؤسس معاهد كونفوشوسية في جميع مناطق العالم وبتمويل من قبل تلك الشركات التي تعود ملكية اغلبها إلى الدولة الصينية وقادة الحزب الشيوعي وهنا

تعمل على ما دعا إليه جوزيف ناي في أطروحته القوة الناعمة موظفة الاستثمارات والشركات لتكون أدوات لتنفيذ أجندات سياسية تتمثل بمساعدة الصين كي ترتفع إلى مصاف الدولة العظمى اقتصادياً[4].

ومن كل ما تقدم نقول بان هناك حالة من إبهار العالم بقصة الصين وتفوقها الاقتصادي وأساس ذلك هو توسعها الاستثماري في جميع دول العالم وهذا عامل جذب وتأثير بالآخرين وفي ذات الوقت مولد لمخاوف وقلق دول أخرى وخاصة تيارات مهمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تشويه صورة الصين وإظهارها بأنها التهديد القادم للعالم وإنها بمثابة إمبراطورية استثمارية تهدف إلى شراء العالم والاستحواذ عليه وبالتالي تحكمه اقتصادياً من خلال شركاتها الناشئة واستثماراتها التي أخذت تنمو بشكل سريع وغير مسبوق منذ عام 2010 .

المحور الثاني : مكانة الصين في خارطة الاستثمار العالمي والشركات متعددة الجنسية

الصين حديثة العهد بالدخول في مجال الاستثمارات الأجنبية الخارجية والشركات متعددة الجنسية اذ كانت متلقية لها طيلة العقود الماضية وسنحول هنا بيان أهم المؤشرات التي تدلل على بروز الشركات الصينية في الاقتصاد العالمي وكذلك معرفة سمات تلك الشركات ودوافع توسعها عالميا ومن ثم الوقوف على ثقل الصين في مجال الاستثمارات الأجنبية الخارجة منها.

أولا : الشركات الصينية المتعددة الجنسية: المؤشرات والسمات والدوافع

ظلت الصين تتبنى استراتيجيه العزلة خلف سورها العظيم وظلت محكومة لعقود عدة بقناعة راسخة تقتصر على حماية الحدود أو ما يطلق عليه نظرية سور الصين العظيم، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود والانكفاء عن لعب أي دور حيوي خارج هذه الأسوار، لكن مع بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية شرعت بتوسيع رؤيتها لممارسة دور اكبر في السياسة الدولية لتوسيع رقعة المصالح الصينية في الخارج، بما يضمن الطاقة والموارد والتكنولوجيا الحديثة لضمان استمرار عجلة الاقتصاد الصيني لذا

أدركت أهمية التوسع عالمياً من اجل تأمين إمدادها بمقومات القوة الاقتصادية خاصة بعد أن آخذت تتطلع إلى الزعامة الاقتصادية العالمية ، وتبعًا لذلك تغيرت الإستراتيجية الصينية من العزلة إلى الانتشار العالمي والانفتاح والعولمة والتدويل لذا دخلت الألفية الجديدة وهي تتبنى "إستراتيجية الخروج" آو "الذهاب عالمياً" والمنفذ لها هي إبطالها الجدد او العمالقة الناشئون (الشركات الصينية المتعددة الجنسية) التي آخذت تنشر أجنحتها في الاقتصاد العالمي وتتبنى إستراتيجيات تكاملية في عملياتها الإنتاجية للحصول على مواقع مهمة في العالم وتؤسس لعلامات تجارية معترف بها عالميا لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية،لذا الصين حديثة العهد في دخولها مضمار المنافسة العالمية في مجال الشركات والاستثمارات الأجنبية فقد كانت متلقية فقط للشركات الغربية واستثماراتها الأجنبية خلال العقود الماضية باعتبارها سوقا ناشئا وتقدم فرص كبيرة للمستثمرين والشركات الكبرى[5].

لذا مع تبني الصين (لإستراتيجية الذهاب عالمياً) أولت اهتمام كبيرة بالاستثمار الأجنبي الخارجي وأكدت على ضرورة تحقيق الانتشار العالمي ، وبدأت بموجة الاستثمار الأجنبي الخارجي بقوة، ففي 29 أيلول 2007، أقامت الصين رسميا مؤسسة الاستثمار الصينية (ساساك) في محاولة للبحث عن عائدات أكثر ربحية لتوظيف احتياطي النقد الأجنبي المتراكم لديها والذي قدر بـ(200) مليار دولار، وضرورة التنويع في مصادر الدخل بعيدا عن سندات الخزانة الأمريكية [6] .

وبالمقابل آخذت تبني شركاتها العابرة القومية وتوفر كل التسهيلات والدعم لتامين مقومات القوة لها في الخارج في الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في الدول المتقدمة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ،وبدأت تنمو بسرعة كبيرة ومن خلال الجدول (1) نجد عدد الشركات الصينية متعددة الجنسية بلغت (10) شركة أم عام 2000 وصل عددها عام 2010 إلى (46) شركة أم ، ثم ارتفع العدد في عام 2017 إلى (115) شركة أم ، وهي بذلك تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الشركات متعددة الجنسية ألام حيث بلغ عددها (

170) شركة عام 2010، و(139) شركة لعام 2010 ،وفي عام 2015 ، بلغ عددها (128) شركة [7].

جدول (1)

تطور عدد الشركات الصينية متعدد الجنسية في قائمة اكبر 500 عالمية 2000–2017

السنة	عدد الشركات الصينية
2000	10
2001	12
2008	34
2010	46
2011	61
2012	73
2014	89
2016	98
2017	115

جدول من إعداد الباحث بالاستناد الى :

115 Chinese firms on Fortune Global 500 list 2017, http://www.chinadaily.com.cn/business/2017-07/21/content_30202343.htm

- Chinas Global 500 companies are bigger than ever and mostly state owned , www.Fortune .com 2015.
- Ponos mourdoukoutas, worlds 500 largest corporations in 2013, the chines are rising ,www.forbes.com
- David Shambaugh, Are China's Multinational Corporations Really Multinational? Tuesday, July 10, 2012 , https://www.brookings.edu/articles/are-chinas-multinational-corporations-really-multinational/

وآخذت بالانتشار بقوة في أسيا أولا ضمن توجه الصين بان تكون القيادة والريادة لها في محيطها الإقليمي اولاً ثم الاتجاه نحو العالمية في مرحلة تالية ومن خلال الشكل (

1) نجد أن (58%) من شركاتها معددة الجنسية تعمل في منطقة أسيا فضلا عن انتشارها في أوربا بنسبة (12%) والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (15%) [8] .

شكل (1) التوزيع الجغرافي للشركات الصينية على المستوى العالمي (%)

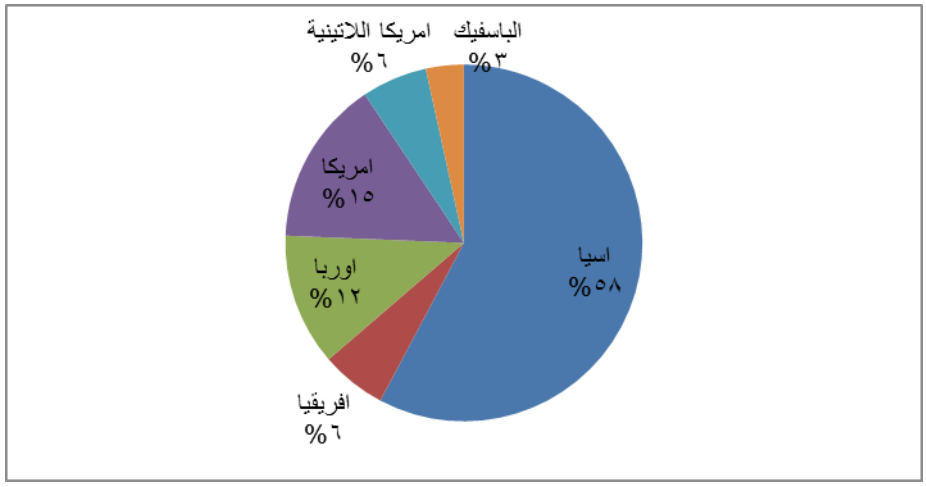

أما شركاتها الفرعية فقد بلغت (3،630) شركة فرعية اذ أضفنا إليها الشركات التابعة الى هونغ كونغ يصل عددها إلى (7،151) شركة فرعية، وهو رقم يقترب من الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والبالغة (8،706) ألف شركة والمملكة المتحدة (7،635) الف شركة تابعة ينظر جدول (2) [9].

جدول (2)

عدد الشركات الفرعية التابعة للصين وبعض الدول الغربية حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017

الدولة	عدد الشركات الفرعية التابعة
الولايات المتحدة الأمريكية	8،706
المملكة المتحدة	7،635
الصين + هونغ كونغ	7،151

ألمانيا	4،851
فرنسا	2،864
الهند	1،663
روسيا	1،128
اليابان	691

فعمالقة الصين (الناشئون الجدد) او (أبطال التنين) في الاقتصاد العالمي سيؤثرون حتما وبشكل متزايد في مستقبل التجارة الدولية وأنهم في توسع مستمر عبر الحدود فمؤشر الانتشار العالمي اخذ يزداد باطراد وبدأت تلك الشركات بتأسيس شراكات مع شركات متعددة الجنسية أخرى معروفة عالمياً وأخذت تساعد الصين في بناء علاقات تجارية واستثمارية قوية مع دول العالم وولدت إيرادات ضخمة جدا ، ففي عام 2016 ، تربعت الشركات الصينية في قائمة اكبر خمس شركات في العالم من حيث حجم إيراداتها كانت ثلاثة منها للصين مقابل واحد للولايات المتحدة الأمريكية والأخرى لليابان وكالاتي شركة (Walmart) الأمريكية بلغت عوائدها (485،873) مليار دولار ، ثم شركة (Stat Grid) الصينية بلغت عوائدها (315،199) مليار دولار ثم تليها شركة (Sinopec Group) الصينية بلغت عوائدها 267،518) مليار دولار ثم بعد ذلك تأتي شركة (China National Petroleum) اذ بلغت عوائدها (262،573) مليار دولار وأخيرا شركة (Toyota Motors)اليابانية بلغت عوائدها (254،694) مليار دولار وحسب مجلة فورجن كلوبال العالمية لعام (2016)[10].

وتمتاز الشركات الصينية متعددة الجنسية بافتقارها إلى الشفافية والرقابة فضلا عن حالة التسييس الكبيرة للشركات الصينية فمعظم الشركات العاملة في الخارج مملوكة للدولة والحزب الشيوعي فمن مجموع (89) شركة صينية مدرجة في قائمة (فورتشن) لأكبر 500 شركة في العالم كانت (22) شركة فقط تابعة للقطاع الخاص[11] .

وكذلك افتقار تلك الشركات إلى السمعة الجيدة والعلامات التجارية الرصينة وتمتاز باتجاهها نحو عمليات الاندماج والاستحواذ أكثر من قيامها بالاستثمار التأسيسي فهي

طريقة مفضلة للشركات الصينية ضمن إستراتيجية (الذهاب للعالمية) لكونها أسرع وسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة ،والعلامات التجارية ، فضلا عن الشركات الصينية لديها عدد قليل جدا من الموظفين متعددي اللغات ليس لديها الخبرة في العمل في بيئات ثقافية خارجية وانعدام التخطيط والإدارة الإستراتيجية على مستوى العالم لذا تتخوف من التوجه نحو العالمية وعليه غالبا ما تكون مدفوعة من قبل الدولة التي تقدم لها الدعم للقيام بذلك أو تفرض عقوبات بسبب عدم قيامها بالاستثمار في الخارج أي هناك سيطرة وتوجيه من قبل الحكومة بشكل ثبط المبادرة وجعل تلك الشركات غير مبتكرة وغير خلاقة لذا تكون الشركة مجبرة لإتباع تعليمات القيادة أي هناك مركزية شديدة في أدارة تلك الشركات وكذلك الشركات الصينية تواجه صعوبات في التكيف مع البيئة القانونية والتنظيمية والضريبية والسياسات الخارجية ومفاهيم الحوكمة بعيدة عن عمل الشركات الصينية ، لذا كانت هناك صعوبات في أدراج بعض الشركات الصينية في أسواق الأوراق المالية الأجنبية وخاصة في الولايات المتحدة .

لكل هذه الأسباب، تواجه الشركات الصينية صعوبات وعوائق كثيرة في الذهاب إلى العالمية وقد شبه البعض شركات الصين متعددة الجنسية كالطفل الوليد تتخذ خطوات بطيئة للولوج الى بيئة الإعمال التجارية العالمية .

والذهاب عالميا إستراتيجية تبنتها الحكومة الصينية منذ عام 2000 ، لذا لا يمكن أن ننكر أهمية الاعتبارات السياسية في سلوك الشركات الصينية في الخارج على اعتبار أنها في المقام الأول، تنفذ أجندات السياسة الخارجية للحكومة المركزية والحزب الشيوعي ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الاعتبارات الاقتصادية التي أصبحت المحرك الأساسي للشركات الصينية واستثماراتها الأجنبية في الخارج كغيرها من الشركات عبر الوطنية التابعة لاقتصاديات الدول المتقدمة لذا هناك مجموعة من الدوافع وراء عملها في الخارج أهمها [12].

1. اكتساب أسواق جديدة

إن العديد من الشركات عبر الوطنية الصينية تستثمر في الخارج سعيا وراء أسواق التصدير و توسيعها، فالمنافسة العالمية بين القوى الكبرى وشركاتها بمدى ما تمتلكه

من حصة سوقية عالمية والصين بسبب إشباع السوق المحلية ، فإن بعض الصناعات التقليدية لم تعد مربحة في الصين لذا تتطلع إلى مزيد من الأسواق للحصول على طلب إضافي ينشط بدوره الإنتاج الداخلي ، وفي الوقت نفسه، فإن التحرير المتزايد لنظم التجارة والاستثمار زاد من حدة المنافسة داخل السوق المحلية الصينية لذا أخذت الشركات الصينية تبحث عن فرص أكثر ربحية في الخارج ومن جانب آخر تزايد الحواجز التجارية في العديد من البلدان دفعت الشركات الصينية على ممارسة الإنتاج الدولي في الخارج .

2. الحصول على الموارد

يستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الصينية العاملة في الخارج للحصول على إمدادات مستقرة من الموارد الطبيعية فالصين مع نموها الاقتصادي الأسرع في العالم إلا أنها تعد دولة تعاني من عجز في الموارد الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة التي تعدها الحكومة الصينية ضرورة إستراتيجية لضمان امن الطاقة ، لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يؤدي دورا هاما في تعويض النقص في الموارد الطبيعية في الصين .

3. اكتساب التكنولوجيا المتقدمة ومهارات الإدارة :

تستخدم الشركات عبر الوطنية الصينية الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي أداة مهمة وفاعلة للحصول على التكنولوجيا الأجنبية ومهارات الإدارة من اجل الارتقاء بعمل تلك الشركات حديثة العهد في الأسواق العالمية لذا تدخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة عن طريق شراء أسهم في تلك الشركات الأجنبية التي لديها تكنولوجيا متقدمة من اجل استيعاب أجزاء التكنولوجيا المتقدمة والمكونات المهمة من الشركات الأجنبية ومن جانب أخر الحصول على مهارات العمل المتقدمة فان الشركات التابعة الصينية في الخارج تعمل في بيئة يجري فيها العمل وفقا للمعايير الدولية وبالتالي حصول الكوادر الصينية على التدريب والمهارات المتقدمة .

ومن كل ما تقدم نؤكد ان صعود الشركات الصينية يعكس الوجه الأخر لفهم دور الصين الجديد وما تطمح أليه مستقبلا فهي تريد أن تكون قوة اقتصادية متسيدة في

الاقتصاد السياسي العالمي فالصين أخذت تغزو أسواق العالم حتى المتقدمة منها بالسلع الرخيصة وأخذت أصوات تحذر من ان الصين ستشتري العالم من خلال شركاتها واستثماراتها الخارجية فهي تؤسس قواعد اقتصادية عالمية في الخارج من خلال نشر شركاتها في مختلف مناطق العالم المهمة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول المتقدمة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لإدامة مقومات قوتها الاقتصادية .

ثانياً : تدفقات الاستثمار الأجنبي للصين في الخارج

من خلال الجدول (3) ، يمكن القول بان الصين أخذت تزيد من حجم استثماراتها بالخارج بسبب طموحاتها الجديدة في تزعم العالم اقتصادياً و تكوين إمبراطورية استثمارية عالمية وتستأثر بالنصيب الأكبر من حجم الاستثمار الخارجي لعموم آسيا وعموم الاستثمار الأجنبي الخارج من الدول النامية بلغ (383،429) مليار دولار عام 2016، كان نصيب آسيا منه (262،058) مليار دولار استأثرت الصين وهونغ كونغ بالنصيب الأكبر بمبلغ (245،560) مليار دولار إي بنسبة بلغت (68%) من إجمالي الاستثمارات الخارجة من آسيا عموما ونسبة (64%) من إجمالي الاستثمار الخارج من عموم البلدان المتقدمة وحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 .

وبالرغم من دخول الصين مضمار الاستثمار العالمي الخارجي متأخرا إلا أن استثمارها نما بسرعة كبيرة، لذا نجد حجم استثماراتها الصادرة ازداد تدريجيا ، من (47،654) مليار دولار عام 2011 ، وصل إلى (127،560) مليار دولار عام 2015 ، إلا أنها شهدت زيادة كبيرة وبنسبة وصلت إلى (44%) في عام 2016 ، إذ بلغت (183،100) مليار دولار وبذلك احتلت الصين وللمرة الأولى المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحجم الاستثمار الأجنبي الخارج الذي بلغ (299) مليار دولار عام (2016) [13].

جدول (3)

حجم الاستثمار الصيني الصادر إلى الخارج من إجمالي الاستثمارات الخارجية من آسيا والعالم 2011–2016 (مليار دولار)

السنة	الاستثمار الخارج من الصين	الاستثمار الخارج من هونغ كونغ	المجموع	الاستثمار الخارج من آسيا	إجمالي الاستثمار الخارج من الدول النامية	الاستثمار الخارج العالمي
2011	74،654	96،341	170،995	318،745	390،448	1،576،041
2012	87،804	83،411	171،252	304،637	381،409	1،388،455
2013	107،844	80،773	188،617	362،681	432،766	1،399،483
2014	123،120	124،092	247،212	412،333	472،745	1،253،159
2015	127،560	71،821	199،381	338،683	389،267	1،594،317
2016	183،100	62،460	245،560	363،058	383،429	1،452،463

المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي الصيني والسيادة الاقتصادية الأمريكية

أولا : ثقل الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية : المؤشرات وأنماط الدخول

هناك إدراك صيني مفاده إن اتساع نطاق الاقتصاد الصيني واستثماراتها الخارجية ونشر شركاتها العالمية في الاقتصاد العالمي ستؤمن مكانة ونفوذ للصين في النظام الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة ، لذا تحاول الصين تبني إستراتيجية الانتشار العالمي من خلال استثماراتها وشركات من اجل دعم قوة اقتصادها وهنا يمكن إن نحدد عنصرين تقوم عليهم تلك الإستراتيجية :

الأولى : الاستثمار التأسيسي في مشاريع مهمة للاقتصاد الصيني منها الطاقة والموارد الطبيعية والغذاء وبصورة خاصة يتركز في دول العالم النامي الغنية بتلك المواد .

الثاني : الدخول بعمليات اكتساب للأصول الإستراتيجية والقيام بعمليات الاندماجات مع الشركات العالمية ذات القيمة المضافة في العالم المتقدم .

من خلال الشكل (2) نجد إن الوجهة الأساسية للاستثمار الصيني الخارج كانت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة أهمها استراليا والبرازيل والمملكة المتحدة وكندا ثم روسيا فإجمالي الاستثمار الخارجي التراكمي كان في الولايات

المتحـدة الأمريكيـة بمبلـغ (153،8) مليـار دولار للفـترة مـن عـام (2005–2016)[14].

شكل (2)

أهم الدول التي يتجه إليها الاستثمار الصيني الخارج للفترة (2005–2016) مليار دولار

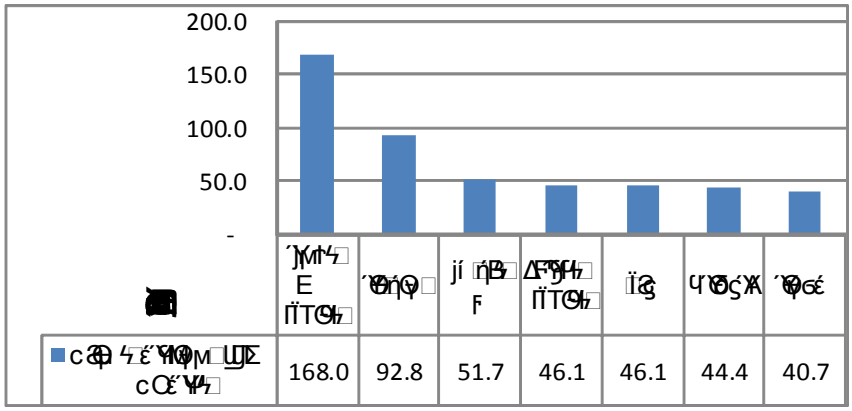

ونلاحظ إن الاستثمار الصيني الوافد إلى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل نسبة قليلة جدا من إجمالي الاستثمارات الوافدة العالمية إلى داخل الاقتصاد الأمريكي فقد بلغ حجم التدفق الاستثماري للصين (55،6) مليار دولار أي بنسبة بلغت (30%) من إجمالي الاستثمار الصيني الخارج والبالغ (183) مليار دولار ونسبة (14%) من إجمالي الاستثمار الوافد إلى الاقتصاد الأمريكي والبالغ (391،1) مليار دولار عام 2016 .

وتطور تدفق الاستثمار الخارجي للصين إلى الداخل الأمريكي منذ عام 2005 إذ بلغت استثماراتها (1،7) مليار دولار ثم واصلت الارتفاع لتبلغ عام 2010 (8،8) مليار دولار ثم آخذت بالارتفاع في عام 2013 اذ وصل الاستثمار الصيني (15،6) مليار دولار ثم سجل أعلى مستوى له في عام 2016 إذ بلغ (55،6) مليار دولار أمريكي إلا انه انخفض في عام 2017 إلى (17،7) مليار دولار بسبب موقف الإدارة الأمريكية الجديدة وتصريحات ترامب باتجاه الصين ووصفها بأنها (الشريك الجائر) و اتخاذ مواقف متشددة وتقييدية للاستثمار الصيني الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (4)

حجم الاستثمار الصيني داخل الولايات المتحدة الأمريكية (2005–2017) مليار دولار

السنة	الاستثمار الصيني (مليار دولار)	عدد الصفقات
2005	1،7	1
2006	صفر	صفر
2007	8،6	6
2008	5	8
2009	8،2	13
2010	8،8	13
2011	2،2	8
2012	9	13
2013	15،6	20
2014	17،6	30
2015	18،6	39
2016	55،6	56
2017	17،7	16
المجموع التراكمي (مليار دولار)	168،6	223،6

- Derek Scissors, Chinese investments in the US — Handout ,July 18, 2017 , https://www.aei.org/multimedia/chinese-investments-us-handout/

وبلغ مجموع الاستثمار التراكمي للصين في الاقتصاد الأمريكي (168) مليار دولار من عام 2005–2017 ،وبرزت الصين كلاعب قوي في عمليات الاكتساب والاندماج والاستحواذ العالمية وظهرت مخاوف عالمية من أن الصين تمضي قدما لشراء العالم وبذلك تضمن تمددات لقوتها الاقتصادية داخل الاقتصاديات المتقدمة والنامية وبالتالي إمداد الداخل الصيني بمتطلبات تعظيم قوته الاقتصادية لتحقيق هدف الزعامة الاقتصادية العالمية ، ومن خلال الشكل (3) نجد الصين تأتي بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (14%) مقابل (19%) للولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي عمليات الاستحواذ العالمية وشراء الأصول الإستراتيجية على المستوى العالمي ثم تأتي بعدها اليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا لعام 2016 .

شكل (3)عمليات الاستحواذ على الأصول الإستراتيجية من قبل الصين وبعض الدول المتقدمة 2004–2016 (%)

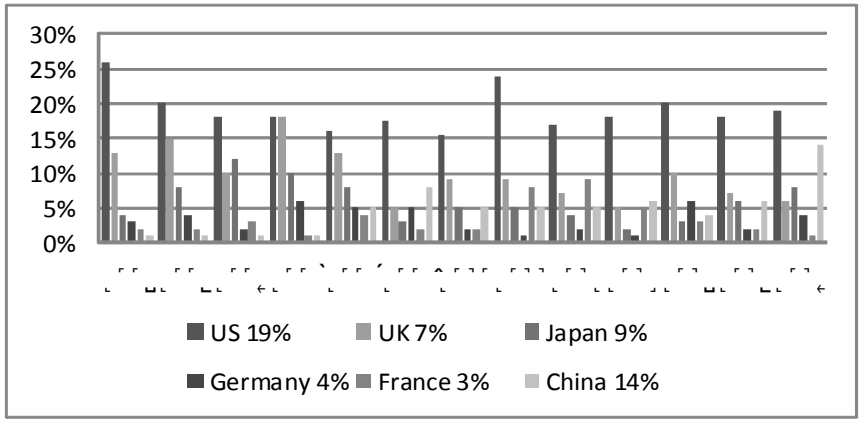

وهنا نؤكد على حقيقة مفادها عمليات الاندماج والاستحواذ ظلت النمط المهيمن لتدفقات الاستثمار الصيني إلى الدول المتقدمة عموما والى داخل الاقتصاد الأمريكي ، وليس على شكل استثمار تأسيسي ، ففي عام (2015) نجد آن الاستثمار الصيني في (8) دول متقدمة بلغ (59،4) مليار دولار كانت فقط على شكل عمليات اكتساب واستحواذ للأصول الإستراتيجية جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الأولى بقيمة صفقات اندماج واكتساب بلغت (14) مليار دولار من أجمالي الاستثمار

الصيني البالغ (18) دولار وافد إليها لعام 2015، ثم تليها ايطاليا (10) مليار دولار وتأتي (هولندا) في المرتبة الثامنة بقيمة صفقات بلغت (3،5) مليار دولار (ينظر شكل 4).

شكل (4)

قيمة صفقات عمليات الاندماج والاستحواذ الصيني في 8 دول متقدمة لعام 2015

(مليار دولار)

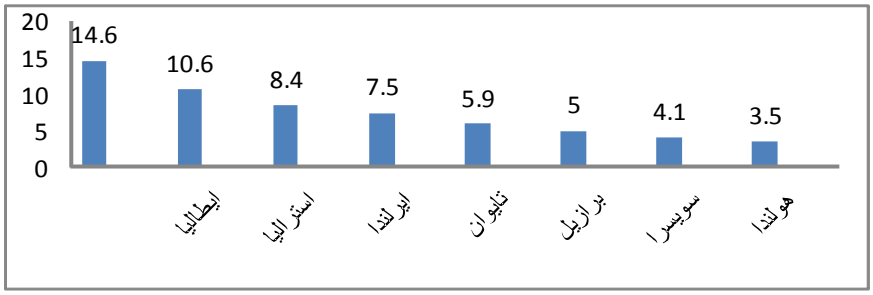

China 2016 Final Economic Report ,Embassy of Switzerland In The Peoples Republic of – China , Feberuary 2017,p

اما عام 2016 فقد شهدت قفزة كبيرة في عموم الاستثمار الصيني الغير تأسيسي الداخل الى الاقتصاد الأمريكي اذ بلغت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ المكتملة (44) مليار دولار أي يمثل نسبة (79%) من أجمالي الاستثمار الصيني الداخل إلى الاقتصاد الأمريكي والبالغ (55،6) مليار دولار لعام 2016 ، والباقي يمثل استثمار تأسيسي والذي يعد نسبة ضئيلة جدا ، وهذا ما تحذر منه بعض المتشددين داخل الإدارة الأمريكية بان الصين تستهدف الأصول الإستراتجية داخل القطاعات المهمة للاقتصاد الأمريكي وخاصة الأصول التكنولوجيا المتقدمة [15].

Thilo Hanemann and Cassie GaoRecord Deal Making in 2016 Pushes Cumulative Chinese FDI in the US above $100 billion , December, 2016 http://rhg.com/notes/record-deal-making-in-2016-pushes-cumulative-chinese-fdi-in-the-us-above-100-billion.

ونخلص مما تقدم الى ان الصين برزت كقوة استثمارية صاعدة أخذت توظف استثمارات الخارجية وشركات العابرة القومية باعتبارها آليات مهمة في سلم الصعود الصيني إلى العالمية تنظر اليها بعض الاوساط الامريكية بانها اذرع اقتصادية لتمدد القوة الصينية في المفاصل المهمة ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل في عموم الدول المتقدمة والنامية لتامين مصادر قوتها الاقتصادية من الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسمعة العالمية لعلاماتها التجارية وان معظم استثماراتها الخارجية كانت على شكل عمليات استحواذ على الأصول الإستراتيجية وليس استثمار تأسيسي في داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت المرتبة الأولى في توجهات الاستثمار الخارجي الصيني عكس الولايات المتحدة جاءت الصين في المرتبة الحادية عشر في توجيه استثماراتها الخارجية .

ثانياً: الاستثمار الأجنبي للصين الوافد إلى الاقتصاد الأمريكي: تقييم الأهمية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي عموما والصيني بشكل خاص بسبب سياسات أليبرالية والتحررية الاقتصادية الكاملة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تدفق الاستثمار الأجنبي أليها، وتسهم تلك الاستثمارات بزيادة رفاهية المنتجين والمستهلكين على السواء في داخل الاقتصاد الأمريكي وذلك لأنه يعمل على :

1. توفر رأس المال اللازم لرفع مستويات الاستثمار المحلي داخل الاقتصاد الأمريكي.

2. يزيد الإيرادات الضريبية وبالتالي يحسن وضع الموازنة العامة .

3. يزيد المنافسة وبالتالي يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد من وفورات الحجم.

4. يرفع مستويات العمالة دون أي تكلفة لدافعي الضرائب ويوفر وظائف بأجور أعلى من مثيلاتها الأمريكية .

5. يجلب التكنولوجيا الجديدة، ويسهم بزيادة المعرفة من خلال تدريب العمال ، وتطوير أنشطة البحث والتطوير وبالتالي تطوير المهارات التي تساعد الشركات المحلية على اختراق الأسواق الأجنبية وبالتالي تعزز الصادرات الأمريكية وتحسن الميزان التجاري الأمريكي .

6. يولد فرص عمل جديدة ، آذ يعد الاستثمار الأجنبي عامل حقن للاقتصاد الأمريكي .

7. يسهم بزيادة الإنتاجية وزيادة آفاق النمو الاقتصادي الطويل الأجل .

8. يقلل تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات وهذا لا يوفر للمستهلكين في الولايات المتحدة زيادة في حجم الاستهلاك فحسب ولكن أيضا يوفر لهم خيارات واسعة بأسعار منخفضة ومنتجات مبتكرة .

9. الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى رفع أسعار الأصول داخل الاقتصاد الأمريكي لان المستثمرون الأجانب يميلون إلى دفع أسعار أعلى لتلك الأصول أكثر من المستثمرين المحليين .

لذا نقول بان الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية عموما ومنها الاستثمارات الصينية من اجل تمويل اقتصادها وفي ذلك قال تيم باكن، أستاذ القانون الأمريكي، فيما يتعلق بالحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عموما " كما أوضحت إدارة أوباما، فإن الولايات المتحدة ستعتمد بشكل متزايد على الاستثمار الأجنبي ، لأن الولايات المتحدة تواصل الاقتراض وزيادة ديونها والتي تصل إلى 18 تريليون دولار، سوف تفتقر إلى الموارد لتمويل الاستثمار المحلي مستقبلاً ". ويقول أيضا أستاذ جامعة بكين مارك فلدمان أن" الحاجة إلى نحو(8) تريليون دولار في الاستثمار على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة لتحديث البنية التحتية في الولايات المتحدة وبالتالي ستوفر العديد من الفرص للحكومة الأمريكية وهذا دليل على إثبات أن الاستثمار الصيني هو موضع ترحيب في الولايات المتحدة الأمريكية "[16].

لذا طالما شجعت الحكومة الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الولايات المتحدة ومنه الاستثمار الصيني ، وقد ذكر البيان الصحفي المشترك بين الولايات المتحدة والصين عقب الحوار الاستراتيجي والاقتصادي في تموز 2014 أن "الجانب الأمريكي يرحب باستثمار الشركات الصينية في الولايات المتحدة ويلتزم بالحفاظ على بيئة استثمارية مفتوحة لأنواع مختلفة من المستثمرين الصينيين"[17].

وهنا لا بد من ذكر بعض الحقائق التي في ضوءها يمكن تقدير حجم أهمية الاستثمار الوافد من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية :

فالحقيقة الأولى هي ... ضآلة حجم الاستثمار الصيني الوافد إلى داخل الاقتصاد الأمريكي والذي لا يمثل سوى (1%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

الحقيقة الثانية... إن تدفقات الاستثمار الصيني إلى الداخل الأمريكي هو في اغلبه على شكل عمليات اندماج واستحواذ وليس استثمار تأسيسي لعل الحجة الأكثر انتشارا التي أدلى بها أنصار الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني هو أن هناك حاجة لخلق فرص العمل، الاستثمار الجديد التأسيسي (إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة)

يسهم في تعزيز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ومنها خلق فرص عمل، في حين عمليات الاندماج والاستحواذ يمثل استبدال للملكية فقط وهذا لا يخلق فرص عمل بل بالعكس قد يترتب عليها تسريح العمالة ولنا مثال في شركات السيارات اليابانية التي بدأت بالاستثمار في الولايات المتحدة في الثمانينيات والتسعينات كانت تقوم ببناء مصانع قللت من حجم الواردات اليابانية ، مما ساعد على خفض العجز التجاري الأمريكي مع اليابان وفي دراسة تم إجرائها في الولايات المتحدة أكدت أن حيازة الشركات المحلية من قبل الشركات الأجنبية لها تأثير إيجابي ضئيل جدا على العمالة ، لذا من عام (2002 إلى 2016)، استثمرت الشركات الصينية حوالي (100) مليار دولار في عمليات الاستحواذ على الشركات الأمريكية مع ما يقرب من نصف هذا المبلغ (45.6 مليار دولار) كان في عام 2016 نجد أن نسبة (8%) ذهب إلى استثمارات جديدة (استثمار تأسيسي)، والباقي كان في عمليات استحواذ طالما أثارت مخاوف أمريكية من مخاطر سيطرة شركات أجنبية على شركات مهمة في قطاعات حرجة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي .

الحقيقة الثالثة ... الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لا يجلب تكنولوجيا متقدمة إلى الداخل الأمريكي بل بالعكس هناك اتهامات أمريكية للشركات الصينية بممارسة عمليات التجسس التكنولوجي والسرقة التقنية فالشركات الأجنبية غالبا ما تجلب معها التكنولوجيا والمعرفة التقنية إلى البلد المضيف ، مما يؤدي إلى الابتكارات وزيادة الإنتاجية للبلد المضيف ، ومن الأمثلة التاريخية الشهيرة تقنيات الإنتاج والإدارة التي جلبها مصنعو السيارات اليابانيون معهم في الثمانينات، كانت إنتاجيتها أعلى عموما من الشركات الأمريكية، لذلك كانت الشركات الأمريكية تتعلم من الشركات اليابانية، أما بالنسبة للصين، فإن العكس صحيح، حيث أن جميع الشركات الصينية تقريبا أقل إنتاجية من نظيراتها في الولايات المتحدة، بل الشركات الصينية جاءت لتتعلم من الشركات الأمريكية، وعلاوة على ذلك سجلها الحافل بالتجسس التكنولوجي والتقليد

وانتهاكات حقوق الملكية الفكرية لذا الشركات الصينية تذهب إلى الخارج بهدف الحصول على التكنولوجيا والموارد والطاقة وليس لخدمة الاقتصاد الأمريكي.

ومما تقدم نؤكد أن الاستثمار الصيني لا ينطوي على اهمية كبيرة للاقتصاد الأمريكي لأنه صغير الحجم ولا يخلق عمالة ولا يجلب تكنولوجيا وانه ليس من نوع الاستثمار التأسيسي وإنما اغلبه عمليات اندماج واستحواذ وفي ظل وجود إشكالية انعدام الثقة الاستراتيجي من نوايا الصين من توظيف شركاتها واستثماراتها التي تعود ملكية اغلبها إلى الدولة والحزب الشيوعي جعل بعض المتشددين في الإدارة الأمريكية يبدون تخوفا مبالغ فيه بشأن الاستثمار الأجنبي للصين وعمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات الصينية، فالمنافع تصب في صالح الجانب الصيني أكثر منه في صالح الجانب الأمريكي.

ثالثاً: أسباب انعدام الثقة الأمريكية باستثمارات الصين وشركاتها المتعددة الجنسية:

نثير سؤال هل الإدارة الأمريكية تبدي تخوف وقلق من عموم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها من الدول الأخرى أم أنها تخوف من الاستثمار الوافد من الصين فقط ؟ أليس من الأجدر أن يعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني بنفس المعاملة التي يلاقيها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من أي دولة أخرى على اعتبار إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو جيد بوجه عام للاقتصاد الأمريكي ؟

وفي محاولة تقييم التأثير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني على الداخل الأمريكي نقول إذا كان الاستثمار الصيني يعمل بنفس الخطوط العامة التي تعمل بها الاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الدول الأخرى إلى الداخل الأمريكية بمعنى إذ كانت الشركات الصينية توظف استثماراتها على أساس الحصول على منافع ومزايا تجارية وقائمة على فروض الربحية الاقتصادية فيكون لزاما على الولايات المتحدة الترحيب بها وعدم تقييد عملها باعتبار أن الولايات المتحدة هي زعيمة الليبرالية العالمية وتدعو الى التحررية الاقتصادية وتحرير نظم التجارة والاستثمار على مستوى العالم ، ولكن إذا

كانت هذه الشركات واستثماراتها تعد موجه ضمن الإستراتيجية العليا للدولة الصينية لتحقيق أهداف بعيده عن فروض الربحية الاقتصادية وتعمل بدعم حكومي وإعانات فهذا أمر مختلف تماما وانه يشكل تهديد وخطر حقيقي على السيادة والآمن الاقتصادي الأمريكي.

إلا إن الولايات المتحدة تشعر بالتخوف والقلق من الشركات الصينية واستثماراتها بشكل يختلف عن باقي استثمارات الدول الأخرى (مثل المملكة المتحدة واليابان وهولندا وكندا وألمانيا وسويسرا وفرنسا) بسبب الأتي :

1. على النقيض من الاستثمار من هذه الدول التي تعد حلفاء عسكريين ودبلوماسيين للولايات المتحدة الأمريكية ، نجد الصين ليست كذلك، إذ تعد الصين دولة غير صديقة للولايات المتحدة الأمريكية وترفض هيمنتها على النظام الدولي وتنافسها على النفوذ والزعامة الاقتصادية العالمية ، ويمكن أن تساعدها الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق هذا الهدف من خلال سيطرتها على الأصول الإستراتيجية للبنى التحتية الحرجة في الداخل الأمريكي خاصة منظومات الدفاع والصناعات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

2. إن الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني هو من الشركات المملوكة للدولة التي غالبا ما يكون لها دوافع مختلفة من مجرد تعظيم الأرباح ، بل إن استثماراتهم غالبا ما تكون لخدمة أهداف الدولة ، وتمثل الشركات الصينية المملوكة للدولة غالبية نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ففي عام 2010، بلغت حصة الشركات المملوكة للدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في أوروبا نسبة (66.6 %) وفي العموم تمثل عمليات الاستحواذ من الشركات المملوكة للدولة (72٪) من إجمالي قيمة الصفقات لجميع عمليات الاستحواذ الصينية خلال الفترة من 2002 إلى 2012. وفي الولايات المتحدة كانت عدد الصفقات الخاصة بالاستحواذ (582) صفقة للفترة من (2002الى 2016) كان منها (20%) لصالح الشركات المملوكة للحكومة للصينية ، وعلاوة على ذلك فإن الخطوط الفاصلة بين القطاعين العام والخاص في الشركات الصينية غير شفافة وغير واضحة فضلا عن العديد من الشركات

"الخاصة" لديها علاقات مالية وروابط أخرى عميقة مع الحكومة الصينية التي تفتقر إلى الشفافية مما يجعل من الصعب على البلدان المضيفة أن تعرف ما يكفي عن الشركة الاستثمارية وكذلك الحكومة الصينية تقوم بتوجيه الأموال إلى هيئات الاستثمار الخاصة المفترضة، مما يجعلها تبدو كما لو كانت هذه الصفقات تجارية ، بل ان الحكومة الصينية تمارس ضغوطات كبيرة سواء بالأغراء بالمعونات والدعم والتسهيلات أو بالإكراه كي تكيف الشركات الخاصة أعمالها وفقا لأهداف ولاستراتيجيات الحكومة الصينية [18]

.

لذا بسبب المركزية الشديدة للدولة في توجيه استثماراتها الخارجية وشركاتها العابرة للقومية تبلور رأي متشدد في مصانع القرار الأمريكي يذهب إلى أن تلك الشركات هي أدوات بيد الدولة لتنفيذ أجنداتها الخارجية استنادا إلى فروض نظرية السياسة العامة التي تقوم على فكرة مفادها أن هناك تحالف قوي بين الحكومة وشركاتها المتعددة الجنسية وان الحكومة توفر كل الدعم لشركاتها مقابل رفد تلك الشركات بكل ما يدعم القوة الاقتصادية للدولة نتيجة أعمالها في الخارج أي هي بمثابة قواعد اقتصادية في الخارج ، هذا الترابط القوي بين الحكومة وشركاتها العاملة في الخارج يعد سمة بارزة في عمل الشركات الصينية في الخارج فالدولة الصينية تمارس سياسة الدعم السياسي والمالي الواسع لشركاتها المتعددة الجنسية (الإبطال العمالقة الناشئون) وتقوم على تقديم دعم مباشر يتمثل بتقديم قروض منخفضة الفائدة أو بلا فائدة من البنوك المملوكة للدولة ، ودعم غير مباشر من خلال منح الأفضلية في أبرام العقود ، وإدخالها في برامج المساعدات الخارجية الصينية في الاقتصاديات النامية في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأماكن أخرى ، وهذا الدعم من وجهة نظر غربية أمريكية يضر ببيئة المنافسة ويعطي للشركات الصينية المملوكة للدولة ميزة على الشركات الغربية الأخرى تتمثل بانخفاض كلفة إعمالها .

وتحاول الصين إظهار شركاتها في الخارج بأنها مستقلة وتسعى إلى فروض الربحية من اجل تبرير دخولها القوي في عمليات الاكتساب والاستحواذ على شركات أجنبية وخاصة الأمريكية منها .

فالمتشددين في الإدارة الأمريكية يؤكدون حقيقة مفادها أن الشركات الصينية لا يمكن أن تكون مستقلة وبعيدة عن أجندات الدولة الصينية والحزب الشيوعي الحاكم خاصة بعد معرفتهم الجهات التي تدير تلك الشركات في الخارج فهناك سلطة بيروقراطية كبيرة تقيد حركة تلك الشركات وان تعين كبار الموظفين في تلك الشركات هم منحدرون من مناصب في الدولة والحزب عن طريق دائرة تنظيم الحزب الشيوعي وجميع تلك الشركات تحت سيطرة الساساك (SASAC) التي تعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن تدفق الاستثمارات إلى الخارج ، وهذه الوكالة تشرف على منظومة أدارة الاستثمار الصيني في الخارج والتي تضم [19] :

1. مجلس الدولة باعتباره أعلى سلطة اتخاذ قرار وهو المسؤول عن وضع السياسات الاستثمارية والإدارة الشاملة للشركات واستثماراتها في الخارج
2. وزارة التجارة (موفكوم (MOFCOM) .
3. أدارة النقد الأجنبي (SAFE).
4. لجنة الإصلاح والتنمية الوطنية (NDRE).
5. وزارة المالية (MOF)
6. بنك الشعب الصيني (PBC) وبنك التنمية الصيني وبنك الصين للتصدير والاستيراد ومجموعة المصارف التابعة للدولة كلها تسهم في تقديم قروض للشركات التي ترغب في "الذهاب عالميا ".
7. هيئة تنظيم الأوراق المالية (CSRC).
8. شركات التامين الصينية .

كل تلك الجهات مارست دور مهم في تعزيز الاستثمار ودعم الشركات الصينية في الخارج، فهناك شبكة واسعة تعمل بشكل متناغم تحت الإشراف المباشر للدولة والحزب الشيوعي من اجل دعم أبطالها الجدد في الخارج، وهذه التبعية والولاء من قبل الشركات الصينية للدولة وللحزب دفع باتجاه ممارسة المزيد من الرقابة والتدقيق من قبل الإدارة الأمريكية في الصفقات التي تبرمها تلك الشركات مع مثيلاتها في الداخل الأمريكي.

والفرق الثالث الرئيسي هناك إضرار كبيرة تلحق بمنظومة الابتكار العالمي والتي للشركات الأمريكية السبق فيها ، لذا هناك تخوفات كبيرة باتجاه عمليات التجسس التي تقوم بها الشركات الصينية العابرة للحدود فقد تبنت الصين استراتيجيه "الابتكارات المحلية" وإقامة" منظومة الإبداع والابتكار المحلي" حتى وان كانت تقوم على أساليب غير مشروعة بما في ذلك نقل التكنولوجيا القسري وسرقة الملكية الفكرية فالصين وضعت هدف جعل الصين "سيد تكنولوجياتها الخاصة"، لذا فإن الحكومة الصينية هي عدو من المنظور الأمريكي فهي تمارس التجسس التكنولوجي والسرقة التعسفية في نقل المعرفة الأمريكية لذا نجد هناك ميل من قبل الشركات وراس المال الصيني باتجاه الاستحواذ على شركات التكنولوجيا الأمريكية وهذا يعد تكتيك ضمن إستراتيجية شاملة طويلة الأجل تهدف إلى اكتساب التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي على المدى القريب وتحقيق هيمنة عالمية على المدى البعيد ، لذا تم إيقاف الكثير من صفقات الاندماج التي حاولت الشركات الصينية إبرامها مع شركات أمريكية بناءا على تقارير استخباراتية أمريكية .

رابعاً: الاستثمار الأجنبي للصين والسيادة الاقتصادية الأمريكية:تقييم المخاطر

في أطار تقييم المخاطر المترتبة على تدفق الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى الداخل الأمريكي وعودة على سؤال مشكلة الدراسة ..هل الاستثمار الصيني يشكل تهديد وخطر على السيادة الاقتصادية الأمريكية ؟ .

سنضع ثلاثة قضايا يمكن من خلالها الإقرار بعدم وجود مخاطر على الاقتصاد الأمريكي هي :

1. عدم ضخامة حجم الاستثمار الصيني الداخل إلى الولايات المتحدة في المدى القريب والمتوسط مقارنة بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول الأخرى .

2. الشركات الصينية العابرة للقومية هي ضعيفة في مجال المنافسة العالمية ولا تمتلك الدراية الكافية والتكنولوجيا والخبرة العالمية أو العلامات التجارية المعروفة أسوة بالشركات الأمريكية .

3. الإجراءات التدقيقية الصارمة التي تمارسها (كفيوس) بخصوص مراقبة توجهات الاستثمارات الصينية وصفقات الاستحواذ التي تقوم بها في الداخل الأمريكي .

هذه الثلاثية تجعلنا نحكم على أن الاستثمار الصيني لا يشكل تهديدا وخطرا على السيادة الاقتصادية الأمريكية.

بالمقابل نستنتج بان هناك تسييس مفرط لعمل الشركات الصينية واستثماراتها الوافدة إلى الولايات المتحدة، وبالتالي إثارة المخاوف منها، ومما ساعد على إمكانية إحداث التشويه المطلوب لدوافع الصين واستثماراتها وبأنها الخطر الذي يهدد العالم هو انعدام الثقة بنوايا الصين الإستراتيجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ووجود الكثير من نقاط الخلاف السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما وبما ان الصين ليست دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية نجد حالة من الانقسام بين من يؤيد إقامة علاقات اقتصادية واستثمارية أكثر مع الصين وزيادة الترابطات والتشابكات الاقتصادية معها وأنها الطريق الأمثل لخلق علاقات متوازنة تخدم الاقتصاد العالمي اجمع وليس اقتصاد البلدين فحسب، في حين هناك من لهم صلات بالأمن القومي خاصة بعد أن تم توسيع نطاق عضوية كفيوس (اللجنة المعنية بالاستثمار الأجنبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية) لتضم مسئولين من الدفاع والأمن الداخلي والمخابرات وغيرها الذين هم بالضد من الصين وتوجهاتها وكثيرا ما يستخدم بعض الأعضاء المناهضون للصين تأثيرهم على صانع القرار الخارجي وتحديدا تسليط الضوء على الممارسات غير العادلة وإبراز وجود تهديدات للأمن الوطني الأمريكي و ممارسة التحريض ضدها وان بعض أعضاء الكونغرس اتخذوا إجراءات لمعارضة عمل الشركات الصينية واستثماراتها وعملوا على تشويه صورتها وأظهروها بأنها تسعى للاستحواذ على الشركات الأمريكية العاملة في البنية التحتية الحرجة للولايات المتحدة الأمريكية وممارسة عمليات التجسس التكنولوجي والسيطرة على الصناعات الحيوية وتم توظيف الكثير من دوائر صنع القرار

وصناع السياسات العامة في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، لزيادة تدقيقهم بشأن الاستثمارات الصينية ، وتكثيف الخطاب السياسي بشأن مهاجمة الممارسات التجارية والاستثمارية للصين في داخل الاقتصاد الأمريكي أي هناك تسيس للاستثمار الصيني وشركاتها الناشئة لزيادة تشويه صورة الصين وإظهارها بالصورة العدو أو الصديق الغير موثوق به ليضاف الاستثمار والشركات الصينية إلى قائمة الإجراءات الغير عادلة والمضرة التي تتبعها الصين (من وجهة النظر الأمريكية) والتي نلخصها بالاتي :

4. التلاعب بسعر صرف عملتها (اليوان) وتقيمه بسعر اقل من قيمته الحقيقية.
5. تقديم الإعانات للمنتجين المحليين مما سبب إغراق الأسواق الأمريكية بالسلع المنخفضة التكلفة مما اثر على نسب التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية ومستوى الأجور ومستويات المعيشة.
6. استخدام الصين المتنامي للسياسات الصناعية لتعزيز وحماية الصناعات والشركات الصينية وأغلبيتها مملوكة للدولة .
7. انتهاك واسع النطاق لحقوق الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا الحديثة الأمريكية وهذا يهدد ويقوض القدرة التنافسية للصناعات الأمريكية .
8. بالرغم من أن الصين تعد سوقا كبيرة ومتنامية للصادرات الأمريكية،الا ان الحواجز الاستثمارية التي تضعها الحكومة تحد من الفرص المتاحة أمام الشركات الأمريكية لممارسة إعمالها في الصين أي الصين تجعل تكاليف الأعمال لديها عالية مما يضعف البيئة التنافسية لصالح الشركات الصينية وبالشكل الذي يضر بالشركات الأمريكية.
9. أن النمو الاقتصادي في الصين يرافقه طلب المتزايد على الطاقة والمواد الخام وبالتالي تعد الصين كأكبر باعث في العالم من الغازات الدفيئة والملوثة للبيئة .

10. اتهام الصين بعدم احترام قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق الشفافية، وسوء الحكم، وعدم المعاملة بالمثل وعدم التزامها بالاتفاقيات التجارية وتعمل على زيادة الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على الواردات من السلع الأمريكية .

11. ممارستها إجراءات تقييدية للاستثمار الأجنبي وخاصة الأمريكي في الداخل الصيني لذا الكثير من المسئولين الأمريكان طالبوا بالمعاملة بالمثل وعرقلوا سلسلة من عمليات الاندماج والشراء لشركات أمريكية وخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة .

وعليه فان نقاط الخلاف الكثيرة بين الدولتين في المجالات الإستراتيجية المهمة مع وجود خطاب سياسي متشدد ضد الصين عمق من إشكالية انعدام الثقة بالنوايا الإستراتيجية للصين واستثماراتها وشركاتها وزيادة الرقابة والتدقيق على تحركاتها في الداخل الأمريكي، لذا الرئيس الأمريكي (ترامب) وهو من صنف المتشددين الذي رفع شعار (أمريكا اولاً) وصف الصين بأنها العدو والشريك الجائر وهذا يعد تحولا عما كان عليه الرئيس السابق باراك اوباما الذي كان يصف الصين (بالشريك الاستراتيجي).

وأخيرا نؤكد بان هناك مبالغة بحجم الخطر الذي يشكله الاستثمار القادم من الصين بعد إدخال موضوعة الاستثمار والشركات الصينية وتوظيفها سياسيا في لعبة القوة والثروة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهنا نؤكد فرضية الدراسة الثانية بان الاستثمار الصيني لا يشكل تهديد للسيادة الاقتصادية الأمريكية ونرفض الأولى ، وهذا ما سنحاول إثباته كمياً من خلال التنبؤ بحجم الاستثمار الأجنبي للصين في الداخل الأمريكي وبشكل لا يقبل الشك.

المحور الرابع: النموذج القياسي للتنبؤ بتدفقات الاستثمار الخارجي للصين الوافد إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

سنحاول توظيف أدوات القياس الكمي ووسائل الإقناع الإحصائية لتنبؤ بمستقبل الاستثمار الخارجي للصين الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولغاية عام 2045، على أساس غير متحيز والنموذج سيعطي وصف كمي للظاهرة (الاستثمار الصيني)

والتنبؤ بما سيحصل للظاهرة قيد الدراسة في المستقبل بناءا على بيانات مستقاة من سنوات ماضية .

وصف النموذج ومتغيراته... تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بحجم الاستثمار الخارجي للصين الداخل إلى الولايات المتحدة للفترة من عام (2018– 2045) والذي يقوم على وجود متغيرين، المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي الخارجي للصين FDI)، والمتغير المستقل المتمثل بالزمن (T).

وتم الاعتماد على بيانات جدول (4) الذي يبين تطور حجم الاستثمار الخارجي للصين والداخل إلى الولايات المتحدة للفترة من عام 2005 ولغاية 2017 وأدخلت البيانات في البرنامج الإحصائي Eviews)) وكانت النتائج كما في الجدول أدناه :

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 10/21/17 Time: 08:08
Sample: 2005 2017
Included observations: 13

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4440	-0.794059	6.277389	-4.984615	C
0.0078	3.243028	0.790877	2.564835	T

12.96923	Mean dependent var	0.488782	R-squared
14.28720	S.D. dependent var	0.442307	Adjusted R-squared
7.713295	Akaike info criterion	10.66951	S.E. of regression
7.800211	Schwarz criterion	1252.223	Sum squared resid
7.695430	Hannan-Quinn criter.	-48.13642	Log likelihood
2.428518	Durbin-Watson stat	10.51723	F-statistic
		0.007832	Prob(F-statistic)

ومن خلال النتائج التي تم الحصول إليها توصلنا إلى تحديد معادلة الانحدار التي سيتم استخدامها للتنبؤ بحجم الاستثمار الخارجي للصين الداخل للولايات المتحدة الأمريكية هي بالشكل الأتي :

(FDI= -5144.914 + 2.564 (T

(**FDI**): تمثل المتغير التابع وهو الاستثمار الصيني

(**T**): الزمن

- قيمة (**F**) المحتسبة (**10.517**) أما الجدولية (**4.67**) وهي معنوية في مستوى (**0.05**)، مما يدل على معنوية النموذج ككل .
- اختبار (**t**) ..لاختبار معنوية النموذج نجد أن نسبة (**t**) المحسوبة (**3،243**) وهي اكبر من (**t**) المحسوبة (**2،160**) مما يدل على ان المتغير المستقل (الزمن) له تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية في المتغير التابع (**FDI**) أي نرفض فرضية العدم التي مفادها (لا يوجد تأثير للمتغير المستقل بالمتغير التابع) ونقبل الفرض البديل الذي مفاده (يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع).
- قيمة (**D.W**) المحتسبة (**2.428**) وهي اكبر من (**2**) واصغر من (**4–DU**) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي .
- **R** والذي يعبر عن القوة التفسيرية للمتغير المستقل وتأثيره في المتغير التابع وهو في النموذج كان (**0،48**) أي أن الزمن (**T**) الذي يمثل المتغير المستقل اثر في المتغير التابع (**FDI**) بنسبة (**48%**) في حين أن **R^2 (Adjusted R-squared**) كان (**0،44**) وهذا يشير إلى ان هناك متغيرات أخرى لها اثر في زيادة حجم الاستثمار الصيني او خفضه داخل الاقتصاد الأمريكي .

ومن خلال تعويض (**T**) في معادلة الانحدار المشار اليها أعلاه للسنوات محل التنبؤ نحصل على الجدول الخاص بالتنبؤات المستقبلية بحجم الاستثمار الخارجي للصين والمتوقع ازدياده وبنسب صغيرة تبدأ من (**29،15**) مليار دولار لعام **2018** وصولا إلى (**60**) مليار دولار في عام **2030** و(**85،6**) مليار دولار لعام **2040** ، وهذه الزيادات في حجم الاستثمار الصيني المتوقع دخوله إلى الولايات المتحدة يؤشر حالة تطور في العلاقة الا أنها بسيطة وبشكل لا يهدد الاقتصاد الأمريكي كما يتم الترويج له وعليه نؤكد بان إثارة المخاوف من الاستثمارات الصينية وأنها ستهيمن على مفاصل الاقتصاد الأمريكي وقطاعاته المهمة هو أمر مبالغ فيه ويأتي ضمن مشهد

تسييس قضية الاستثمار وتحشيد الرأي العام الأمريكي ضد الصين وشركاتها واستثماراتها .

جدول (5)

التنبؤات بحجم الاستثمار الصيني الداخل للولايات المتحدة الأمريكية

للفترة 2018–2040

الفترة الزمنية	التنبؤ للاستثمار الصيني
2017	17.7
2018	29.15
2019	31.80
2020	34.36
2021	36.93
2022	39.49
2023	42.05
2024	44.62
2025	47.18
2026	49.75
2027	52.31
2028	54.87
2029	57.44
2030	60.006
2031	62.57
2032	65.13
2033	67.69
2034	70.26
2035	72.82
2036	75.39
2037	77.95
2038	80.51
2039	83.08
2040	85.646

الخاتمة والاستنتاجات :

الصين باعتبارها قوة صاعدة وبالطرق السلمية الناعمة ادركت ومنذ فترة ليست بالبعيدة اهمية ولوجها الى النظام الاستثماري العالمي وعالم الشركات عابرة الوطنية اذا اردات

ان تكون قوة فاعلة ومؤثرة في النظام العالمي لذا تبنت استراتيجية الذهاب الى الخارج واناطت مهمة تنفيذ تلك الاستراتيجية الى شركاتها الصاعدة الجديدة التي اخذت تنشر استثماراتها في كل المناطق المهمة في العالم وباتت الاستثمارات والشركات الصينية بمثابة كيانات وطنية تعمل في الخارج لرفد الصين بعوامل قوتها الاقتصادية ، وهناك دوافع عديدة لعمل الشركات والاستثمارات الصينية بالخارج اهمها تحقيق الارباح واكتساب الاسواق والحصول على الموارد وخاصة الطاقة فضلا عن اكتساب التكنولوجيا ومهارات الإدارة .

الا ان هناك بعض المتشددين من داخل الولايات المتحدة الامريكية اخذوا يروجون افكار مفادها بان الصين توظف شركاتها واستثماراتها من اجل الاستحواذ على الاصول الامريكية وبعض القطاعات التي تعد قطاعات حيوية مهمة تمس الامن والسيادة الاقتصادية الامريكية في ظل وجود ادراك لدى تلك النخب المتشددة بان تلك الشركات واستثماراتها تابعة للدولة وللحزب الشيوعي الصيني اي انها لاتعمل في اليات السوق الحرة بل هي كيانات اقتصادية عملاقة توظفها الدولة والحزب الشيوعي الصيني لتنفيذ اجندات سياسية اي هناك نزعات توسعية بشكل ناعم من قبل الدولة والحزب الشيوعي الصيني للسيطرة على الاصول الامريكية وهذا جزء من الحرب الاقتصادية الدائمة والمستمرة بين البلدين .

واستنتجت الدراسة بان الاستثمار والشركات الصينية لا تشكل اي تهديد للسيادة الاقتصادية الامريكية بسبب ضائلة حجم تلك الاستثمارات داخل الاقتصاد الامريكي (1%) فقط من اجمالي الاستثمارات الوافد الى الاقتصاد الامريكي هذا اولا وثانياً ان هناك جهاز مراقبة متشدد يدعى (كوفيوس) يفرض رقابة صارمة على حركة تدفقات الاستثمارات الامريكية ويدرس حالة الاستحواذات والاندماجات بين الشركات الصينية والشركات الامريكية ويوقف تلك الصفقات المشكوك بانها تهدد السيادة الاقتصادية الامريكية ، وثالثاً ضعف الشركات الصينية عابرة الوطنية وهي غير قادرة على المنافسة العالمية وتفتقر الى التكنولوجيا المتقدمة والعلامات التجارية اسوة بالشركات الامريكية العالمية لذا يمكن القول بان هناك تسيس مفرط ومبالغ فيه للشركات الصينية

واستثماراتها المتعددة الجنسية الوافدة للولايات المتحدة وبالتالي اثارة المخاوف منها وبانها الخطر الذي يهدد العالم اي تشويه صورة الصين واظهارها بانها الدولة العدو في الداخل الامريكي.

Abstract

There are some hardliners from within the United States who have been promoting ideas that China is employing its companies and investments in order to acquire US assets and some sectors that are important vital sectors that affect US security and economic sovereignty with the awareness of those hardliners that these companies and their investments are state and party Chinese Communist Party means that it does not operate in the free market mechanisms, but are giant economic entities employed by the State and the Communist Party of China to implement the political agendas, there are soft expansionist trends by the State and the Communist Party of China to control the US access this part of the permanent and continuing between the two countries, the economic war.

The study concluded that investment and Chinese companies pose no threat to US economic sovereignty because of the size of these investments within the US economy (1%) of total investment coming into the US economy. First, secondly, US investment flows and examines the case of acquisitions and mergers between Chinese companies and US companies and stops those dubious deals that threaten US economic sovereignty; third, the weakness of Chinese transnational companies are not competitive and global Lacks the advanced technology and brands, similar to US global companies so we can say that there is a politicization of excessive and exaggerated Chinese enterprises and multinational investment inflows to the United States and thus raising fears of them as a threat to the world any tarnish China's image and show it as the enemy state in the US inside.

[1] للمزيد ينظر : جوزيف اس ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ،ترجمة محمد توفيق البيجرمي ، ط 1، دار عبيكان للنشر ،الرياض ، 2007،ص 20

[2] للمزيد في ذلك ينظر كاظم هاشم نعمة ، القوة الناعمة الصينية ، مجلة سياسات عربية ، العدد (26) ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة قطر، ايار 2017 ، ص 29–30.

[3] اسوار براساد وولي ابيه ، هل يسيطر اليوان ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ،عدد مارس 2012 ،ص 26.

[4] Sook Jong Lee ,Chinase Soft Power ; its limits and potentials , EAI (East Asia Institute), No masl ,October 2009 ,p4-10 . وكذلك د.علاء عبد الحفيظ ، تاثيرات الصعود السلمي لروسيا والصين في هيكل النظام الدولي في أطار نظرية تحول القوة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان (47 و 48) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت 2015 ، ص 19

[5] بالنسبة إلى الاستثمار الوافد (Inflow) إلى الصين تعد من اكبر الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى عموم أسيا التي بلغت عام 2016 ما يقارب من (442،665) مليار دولار من إجمالي الاستثمار العالمي البالغ (1،032،4) تريليون دولار ، وبلغت حصة الصين (133،700) مليار دولار أما هونغ كونغ فقد بلغ الاستثمار الوافد إليها (108،126) مليار دولار أي حصة كليهما بلغت (241،826) مليار دولار أي كلاهما استأثر بنسبة بلغت (54 %) من إجمالي حجم الاستثمارات الوافدة إلى آسيا ونسبة (23%) من إجمالي الاستثمار العالمي البالغ (1،746،423) مليار دولار للمزيد يراجع المصدر UNCTAT ,World Investment Report 2017,p49

[6] Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service 7-5700, August , 2017 p.18.

[7] Dorothy Grace Guerrero, The Rise of Chinese TNCs, BRICS, current Global challenges . https://www.tni.org/es/node/23233.

[8] on Development of World Overseas Chinese Entrepreneurs , Overseas Chinese Enterpruners Institute ,Center for China and Globalization CCG ,Report 2016, No. 2. Nov. 2016 p 3.

[9] UNCTAT ,World Investment Report 2017

[10] للمزيد ينظر : قائمة اكبر 500 شركة لعام 2016من حيث حجم الإيرادات على الموقع :www.Fortune .com /global 500

[11] Chinas Global 500 companies are bigger than ever and mostly state owned ,Ibd.

[12] Kevin G. Cai, Outward Foreign Direct Investment: A Novel Dimension of China's Integration into the Regional and Global Economy, The China Quarterly, No. 160 (Dec., 1999), p869.

[13] UNCTAD, World investment report 2017,p14

[14] Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service 7-5700, August , 2017 p.20.

15 Thilo Hanemann and Cassie GaoRecord Deal Making in 2016 Pushes Cumulative Chinese FDI in the US above $100 billion , December, 2016 http://rhg.com/notes/record-deal-making-in-2016-pushes-cumulative-chinese-fdi-in-the-us-above-100-billion.

[15] وخلال الفترة 1999–2013، كان تدفق الاستثمار المباشر الأمريكي إلى الصين 1٪ من إجمالي التدفق الخارجي للاستثمار الأمريكي المباشر، وطيلة الفترة 1999–2003 بلغت الاستثمارات الأمريكية الداخلة إلى الصين نسبة 1.1٪ من تدفقات الاستثمار المباشر السنوية الأمريكية أي ما يقارب من 1،6 مليار دولار ،إلا آن الاستثمار الأمريكي في الصين قفز خلال الفترة 2004–2008، إلى متوسط سنوي قدره 6.4 مليار دولار، أي ما يعادل 2.6٪ من الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة ، الا آن تدفقات الاستثمار الأمريكية إلى الصين أصبحت سلبية في الأعوام 2009 و 2011 و 2012 ، وهذا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على عموم الاقتصاد الأمريكي فضلا عن موقف الولايات المتحدة من السياسات الخاصة بالصين بخصوص انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا فضلا عن السياسات التقديدية للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الصيني للمزيد ينظر :

United States-China Two-way Direct Investment: Opportunities and Challenges , David Dollar, Senior Fellow, John L. Thornton China Center, Brookings Institution1 January 2015 p.3

[16] Testimony of Robert D. Atkinson, Hearing on Chinese Investment in the United States: Impacts and Issues for Policymakers, Washington, January, 2017,p10.

[17] Ib.d ,p10.

[18] Testimony of Robert D. Atkinson, Hearing on Chinese Investment in the United States: Impacts and Issues for Policymakers, Washington, January, 2017,p14.

[19] Nargiza Salidjanova, *Going Out: An Overview of China's Outward Foreign Direct Investment* ,U.S.-China Economic & Security Review Commission ,USCC Staff Research Report March 30, 2011